

## هيئات الإشراف والرقابة على النظام النقدي والمصرفي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية كنظام فعال في مجابهة الأزمات -

أ.عراس أمينة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر -

Arres.amina@gmail.com

### ملخص:

يلعب النظام النقدي والمصرفي دورا مهما في أي دولة لذلك كان من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة من خلال إنشاء هيئات يكون دورها الأساسي الحفاظ على استقرار الاقتصاد وسلامته والسياسة النقدية والمالية في الولايات المتحدة سياسة فريدة من نوعها على المستوى العالمي سواء من حيث ميكانيزماتها أو من حيث آلياتها، ومن ثم فإن الإشراف والرقابة عليها من طرف الهيئات المختصة تجربة رائدة تستحق الدراسة نظرا لخصائصها الأساسية التي ينبغي الوقوف عندها والاستفادة منها. الكلمات المفتاحية: النظام النقدي، النظام المصرفي، هيئات الإشراف والرقابة، أزمة الرهون العقارية، الاستقرار الاقتصادي.

### Résumé:

Le système monétaire et bancaire porte un rôle primordial dans les économies contemporaines, du fait que la soumission dudit système à un mécanisme de régulation et de suivi est jugée nécessaire dans le but de préserver la stabilité économique. La politique monétaire et financière des Etats Unis d'Amérique est considérée unique en terme de mécanisme et autorités de régulation ; contrôle ainsi que du suivi. De ce qui précède il est jugé opportun de focaliser une étude qui s'intéresse à l'aspect organisationnel et fonctionnel desdites autorités.

Mots clefs : système monétaire, système bancaire, autorité de contrôle de régulation, crises des subprimes, la stabilité économique

**مقدمة:**

إن طبيعة النظام النقدي الدولي القائم على عملة الدولار كأساس للاحتياجات والتسويات الدولية جعل النظام النقدي الأمريكي بصفة عامة والصناعة المصرفية الأمريكية بصفة خاصة تحتل أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لكون القطاع المصرفي العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية.

فعالية السياسة النقدية للدولة تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها،

كما أنه من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة من خلال إنشاء هيئات يكون دورها الأساسي الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل في عال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ومن هذا المنطلق تتجلى إشكالية البحث و المتمثلة في:

**ما هي الهيئات الرقابية و التنظيمية للنشاط النقدي والمصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية؟****وما مدى مساهمتها في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المراحل التي مر بها النظام النقدي في الولايات المتحدة؟
  - ما هي الهيئات المنظمة للنشاط المصرفي؟ وفيما تتمثل مهام هذه الهيئات ؟
  - ما هي فلسفة الإحتياطي الفدرالي الأمريكي في الحفاظ على الاستقرار الإقتصادي؟
- أهمية الدراسة:** إن السياسة النقدية والمالية في الولايات المتحدة سياسة فريدة من نوعها على المستوى العالمي سواء من حيث ميكانيزماتها أو من حيث آلياتها، ومن فلي الإشراف والرقابة عليها من طرف الهيئات المختصة تجربة رائدة تستحق الدراسة نظرا لخصائصها الأساسية و التي ينبغي الوقوف عندها.
- الهدف من الدراسة:** إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التعرف على مختلف الهيئات الرقابية و التنظيمية للنشاط المالي والمصرفي وكيفية عملها لتحقيق الاستقرار بجميع أبعاده.

**محاور الدراسة:** وللتحليل الجيد للموضوع والإحاطة بكل جوانبهم التطرق للمحاور التالية :

- ✓ المحور الأول: النظام النقدي والمصرفي في الولايات المتحدة.
- ✓ المحور الثاني: هيئات الإشراف والرقابة على النظام النقدي والمصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ المحور الثالث: دور هيئات الإشراف والرقابة في الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الإستقرار خلال الأزمة المالية العالمية.

**المحور الأول: النظام النقدي والمصرفي في الولايات المتحدة****1- النظام النقدي في الولايات المتحدة:**

عرف النظام النقدي الدولي مرحلتين ارتبطتا بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تميزت هذه المراحل والنظام النقدي الأمريكي كان ملازما لهذا التطور بجميع مراحله.

**1-1 النظام النقدي الأمريكي في ظل قاعدة الذهب: مر الاقتصاد الأمريكي في ظل هذا النظام بمرحلتين هما :**

**1-1-1 مرحلة قاعدة الذهب:** تبنت الولايات المتحدة هذا النظام الذي ظهر في بداية القرن التاسع عشر في سنة 1870 م واستمر العمل بهذه القاعدة إلغاية بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، وكانت هذه القاعدة تعمل على تعادل قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص (أوقية ذهب = 20,67 دولار أمريكي)، بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب والعكس برسم ثابت<sup>1</sup>.

### 2-1-1 مرحلة قاعدة الصرف بالذهب

نتيجة للتطور التي حصلت في التجارة الدولية والتبصير بحتمية تحركات كبيرة للتدفقات النقدية والمالية بين الدول بعد الحرب العالمية الأولى، والتي تتطلب بسبب سهولة نقدية كما فية وهو ما المستطاع البنوك المركزية تحقيقه من تغطية بالذهب، أدركت القبول النقدية العالمية - أمريكا وإنجلترا وفرنسا - ابتداء من عام 1922 حتمية إعادة النظام النقدي الدولي. وذلك لإعادة الاعتبار للذهب حتى يصبح أساساً للمعاملات، ولهذا واجهت هذه القوم مشكلة ندرة الذهب وعدم كفايته من جهة وضغط الطلب عليه، من جهة أخرى خرجت بفكرة جديدة لتحقيق ميزان قاعدة الذهب فكانت قاعدة الصرف بالذهب.

في أول الأمر كانت العملة المحور أو الارتكاز هي الجنيه الإسترليني حيث كان هو الأساس الذي يستند عليه في سداد الالتزامات الدولية وكان يتمتع بغطاء إصدار كامل من الذهب، ومع مرور الوقت أصبح الدولار يقف جنباً إلى جنب مع الجنيه الإسترليني، حيث أصبح نظام الصرف يعتمد على هاتين العملاتين "الدولار والإسترليني" في الوقت الذي تدور فيه بقية العملات حول هذا المحور. وبعدها أصبح الدولار يمثل الاحتياطي النقدي الذي يحل محل الذهب في إطار النظام النقدي القائم على أساس قاعدة الصرف بالذهب، حيث أصبح ميزان مدفوعات أي دولة وقيمة عملتها مرتبطة بالولايات المتحدة، مما أكسبها أهمية متزايدة<sup>2</sup>.

وقد كان لأزمة الثلاثينات الشهيرة بـ (أزمة الكساد العظيم) والتي ابتدأت بوادرها عام 1929 ثم ما لبثت أن عمت جميع الدول الرأسمالية دون استثناء، عرفت اقتصاديات الدول الصناعية ركوداً وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميز اقتصادها بسقوط حر مما أدى إلى إشاعة جو عام من عدم الثقة في الدولار، فلجأ الأفراد إلى سحب أرصدهم من البنوك واستبدالها بالذهب، وظل الذهب يخرج من الولايات المتحدة إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية التي كانت أكبر قوة مساندة لقاعدة الذهب الخروج عن هذه القاعدة في 14 أبريل 1933 وتخفيض قيمته (أي قيمة الذهب) من أجل تشجيع صادراتها وخاصة بعد انهيار (وولستريت)، وقد تجمع معظم الرصيد أو الاحتياطي الذهبي في يد الحكومة الأمريكية بعد أن فرضت على مواطنيها تسليم ما يمتلكون من ذهب مقابل شهادات استلام تمنحها الحكومة لهم لإثبات دائنيته<sup>3</sup>.

### 2-1 النظام النقدي الأمريكي في ظل نظام

**بريتونوودز:** كنتيجة لما حصل في فترة الثلاثينات من القرن، رأت كل من أمريكا وبريطانيا في بداية سنة 1943 أن تعمل على إنشاء نظام نقدي جديد يكون أساساً لعلاقات نقدية لما بعد الحرب<sup>4</sup>. وقد شكل الدولار المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الذي جاء به مؤتمر بريتونوودز ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف ويعود السبب في ذلك لكون الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب وبكامل قوتها الاقتصادية لأن الحرب لم تدر رحاها في الأراضي الأمريكية على عكس أوروبا التي دمرتها الحرب فأصبح الدولار سيد العملات بلامنازع<sup>5</sup>.

وفي المرحلة التي أعقبت الحرب قامت الدول الأوروبية بجمع أرصدة دولارية من أجل شراء السلع الأمريكية التي تحتاجها وكانت الولايات المتحدة ملتزمة بتحويل الدولار إلى ذهب كمقابل أجر لذلك. حيث كانت تحتفظ بثلاثة أرباع مخزون الذهب العالمي.

كما شهدت الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية حقبة الخمسينات ندرة في الدولار بالنسبة للدول المتحاربة، كما

نمت صادرات أمريكا للعالم بشكل كبير فقد حققت فائضا فيميزانها التجاري قدر بـ 10 ملياراتالدولاراتعام 1947 ولم يكن بوسع الدول الأوروبية تصدير أي سلعة لأمريكا لأن جهازها الإنتاجيكان معطلاً بشكل كلي تقريبا نتيجة الحرب .

أمام هذا الوضع لم يكن لدى أمريكا سوناقتراح خطة مارشال والتي عرفت باسم (برنامج الإنعاش الأوروبي) وقد قدمت أمريكا للدولالأوروبية بموجب هذا البرنامج حوالي 13ملياردولار ما بين (1948-1952) شريطة النهوض بالصناعات التصديرية وتشجيع الصادرات الأوروبية إلى أمريكا وذلك بخفض قيمة عملات الدول الأوروبية. وعلى الرغم مما تحمله هذه الخطوة من ضررعلى الاقتصاد الأمريكي لأنها تقوي الصادرات الأوروبية وتزيد من منافستها في وجه الصادرات الأمريكية، إلا أنها تعتبر ضرورية لعرقلة المد الشيوعي القادم من الشرق الأوربي في المنطقة في إطار الحرب الباردة بينالمعسكرين الاشتراكي والرأسمالي و استطاعت أمريكا الوقوف على أسرار الصناعة الأوربية الرصينة والتي طالما مثلت المنافس التقليدي للصناعة الأمريكية، من خلال المراقبة المستمرة لتنفيذ خطة المشروع .

وفيهذا الخضم قامت الدول الأوروبية بتخفيض قيمة عملاتها حيث قامت بريطانيا والسويدوهولندا بتخفيض أسعار صرف عملتها بنسبة 30%، ألمانيا 20%، بلجيكا 12% فيما خفضت فرنسا عملتها مرتين الأولى 5% والثانية 15% عام 1958. وذلك بغية تشجيع صادراتها وقد لوحظ زيادة في صادراتها بحوالي 60% خلال المدة (1952-1960) مما أدى إلى تحسين موازين مدفوعات الدولالأوروبية وزيادة احتياطاتها النقدية وموازاة ذلكنلاحظ نمو العجز في ميزان مدفوعات أمريكا تدريجيا ووضع هذا الأمر حدا أمام ندرةالدولار وأصبح العالم يعرف وفرة الدولار حيث تراكم لدى دول الفائض مع الولاياتالمتحدة خاصة الدول الأوروبية. وأدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم العالمي إذ قامتالبنوك المركزية والبنوك التجارية لدول الفائض في التوسع في خلق النقود الوطنية (الورقية ، الكتائية) استنادا لما لديها من عملة الاحتياطي ومن ثم بتوظيف هذا الاحتياطيلدى البنوك الأمريكية التي هي بدورها تقوم بالتوسع في خلق الدولار مما يعني أن هناكحلقة مزدوجة لخلق النقود في العالم تصب في بعضها البعض مما يرفع من معدلات التضخمبشكل كبير.<sup>6</sup>

أدتوفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطاتهاالدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيدالذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 ملياردولار إلى 11مليار دولار(1960 - 1970)وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكاتفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتهاعلى تحويل الدولار إلى ذهب، ومما زاد في الطين بلة هو انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مع بقائها مرتفعة في أوروبا وهذا أدى إلى هروب رؤوس الأموال منأمريكا إلى أوروبا الأمر الذي عمّق الأزمة ، وسعي لمواجهة هذه التداعيات في النظام النقدي الدولي ، فقد اتخذ العديد من الإجراءات الفردية والجماعية كان أبرزها الاتفاق على إنشاء (حوض الذهب Gold Pool) عام 1961 ، وقد اشتمل على البنوك المركزية للولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا وألمانيا وهولندا وسويسرا وإيطاليا ، وقد كان القصد الأساسي منه تثبيت أسعار الذهب.

كما أن نتائج الميزان التجاري لسنة 1972 جاءت مخيبة للآمال فقد استمر العجزفي الميزان التجاري الأمريكي حتى وصل إلى 6.8 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار للعامالماضي.وفي يناير 1973 حدث تدفق شديد من الدولارات الى سويسرا مما دفعها إلىالتوقف عن تدعيم الدولار وأعلنت في 23 يناير1973 تعويم الفرنك السويسري . و في 12فبراير 1973 أعلن عن إقفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية كما أعلنتاليابان تعويم الين و أعلنت الولايات المتحدة تخفيضا ثانيا في قيمة الدولار بنسبة 10% وكان هذا الإجراء طبيعيا تنص عليه الاتفاقيات الأخيرة.

وبهذا التخفيض فقد الدولارتماما مكانته كنقطة ارتكاز في النظام النقدي كما أن تخلي الدول الأوروبية واليابانعن التزاماتها بالتدخل لدعم الدولار وترك عملتها للتعويم بمثابة إعلان عن وفاة نظامبريتونوودز وأسعار الصرف الثابتة.وكنتيجه لكل ما سبقخرجت الولايات المتحدة الأمريكية رسميا عن هذه القاعدة في 15 جوان 1971.

**1-3 النظام النقدي الأمريكي بعد نظام بريتونوودز: منذ سنة 1973**

أصبح النظام النقدي بالدولار يقوم على قاعدة التقويم المدار لأسعار الصرف هذه القاعدة التي فرضت نفسها ولم يقصد أحد اجتيازها لأن النظام التعويمي كان نتيجة أخير  
النظام

"بريتونوودز"، ولتأتى مرحلة تزيل ما قبلها من المراحل لحل المشكلة الفوضوية لتيسد تأسواق الصرف لأجنبي المضاربين بالتأثيرات العديدة من الاختلالات.<sup>7</sup>

**2- القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية:**

يتميز القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة والمتانة وبأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما كانت هناك تغييرات كبيرة في بنية النظام المصرفي والعديد من الخدمات المصرفية الجديدة والقوانين على مر الزمن والتي كان لها أثر كبير على البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة عن هذا القطاع من حيث تطوره التاريخي وأهم القوانين المنظمة له وكذا تطور عدد شركاته.

منح أول ترخيص لإنشاء بنك رسمي في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1781 لبنك شمال أمريكا وذلك من قبل الكونغرس بهدف توفير الدعم المالي لحرب الاستقلال. وفي وقت لاحق منح الترخيص لكل من بنك نيويورك، وبنك ماساتشوستس (Massachusetts Bank of) وبنك مارييلاند حيث أنه بحلول 1790 عام كان هناك أربعة بنوك تجارية في الولايات المتحدة.

وبعد المصادقة على الدستور، تحرك الكونغرس لتأسيس البنك الأول في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1791، وكان بنكا اتحاديا بمثابة البنك المركزي مهمته ضبط المال و تعزيز نظام الائتمان، وكوكل مالي عن وزارة الخزانة الأمريكية ومستودع رئيسي للذهب والفضة في البلاد وكداعم للعملة القانونية المتداولة. كما هذا البنك (البنك الأول) بمنح القروض لبنوك الدولة لمساعدتها في حل أي مشاكل في السيولة، علاوة على ذلك فالمذكرات الصادرة كانت بمثابة تعميم للعملة ومحاولة للترويج للصناعة المحلية. ولكن نتيجة لظهور المعارضة السياسية المنددة والتي كانت ترى بأن البنك يقوم بدور وكيل للطبقات صاحبة الامتيازات لم يتم تجديد عقده في 1811 م.

أما البنك الثاني للولايات المتحدة فقد تم ترخيصه في عام 1816 والذي كان مشابها للبنك الأول، على الرغم من أنه أكبر بكثير، ونتيجة للمعارضة السياسية أيضا لم يتم تجديد عقده في عام 1836.<sup>8</sup>

وقد كانت البنوك التجارية لا تقدم مجموعة كاملة من الخدمات فقد كانت تتجنب الأوراق المالية طويلة الأجل والرهون، ومن أجل سد هذه الفجوة في السوق تم تأسيس أول بنك للإدخار التعاوني في سنة 1816، وهو صندوق ادخار فيلادلفيا. وقد كان الغرض الأساسي من بنوك الادخار هو توفير منفذ إدخار للعمال، وهي وظيفة لا توفرها البنوك التجارية. وفي فترات طويلة استثمرت بنوك الادخار في مجموعة متنوعة من الأصول طويلة الأجل ومع مرور الوقت ركزت على تقديم القروض العقارية وذلك إلى غاية أزمة الإدخار والقروض سنة 1980. وفي ذلك الوقت، تم تخفيف القيود واللوائح مما سمح لبنوك الادخار بالابتعاد عن قروض الرهن العقاري طويلة الأجل كأصول أساسية.

أما بنوك القرض و الإدخار ظهرت في النصف الأول من القرن 19 وكان أولها جمعية أكسفورد للبناء والإدخار التي تأسست في فيلادلفيا عام 1831 م، وكانت هذه المؤسسات عادة على شكل تعاونيات أو تعاقدات إدخارية ومنظمات تمويل المنازل تقدم الخدمات التي يطلبها الأفراد والتي لا تقدمها البنوك مثل حسابات الادخار والتمويل العقاري. وكانت بنوك القرض و الإدخار دائما مماثلة لبنوك الادخار ولكن سرعان ما تعدتها في الأهمية، حيث منحت الدولة الترخيص لها كنتيجة للتغييرات خلال فترة الكساد الكبير.

وكان آخر نوع رئيسي من مؤسسات الإيداع هي اتحاديات الإئتمان والتي منح لها أول ترخيص في عام 1909 حيث بدأت كتعاونيات تسوية بين الأفراد لتقديم الخدمات المالية للأعضاء وكانت هذه الاتحادات الائتمانية غير هادفة للربح، وبالتالي كان لها مزايا ضريبية على عكس أنواع مؤسسات الإيداع الأخرى، ما جعلها قادرة على تحمل الانخفاض في أسعار الفائدة على القروض ودفع الارتفاع في أسعار الفائدة على الودائع. وقد أدى ذلك إلى انتقاد هذه الوضعية من قبل البنوك التجارية الصغيرة التي تنظر إلى الاتحادات الائتمانية كمنافس لها، وعلى الرغم من أن الاتحادات الائتمانية في العقود الأخيرة وسعت بشكل سريع حجمها ونشاطاتها إلا أنها لا تزال أقل أهمية بكثير من البنوك التجارية.<sup>9</sup>

كما نوقش في وقت سابق، أن الحكومة الفدرالية لا تشارك بنشاط في التنظيم المصرفي، وقد كانت الحرب الأهلية التي اندلعت خلال 1860م أزمة كبيرة خلقت مطالب كبيرة للحصول على أموال من الحكومة لتمويل الحرب ضد الدول الجنوبية. وبالتالي فقد تم إصدار كل من قانون العملة الوطنية في 1863 وقانون المصارف لعام 1864 اللذان قدما حافزا للنظام فيدرالي لمنح التراخيص للبنوك والإشراف عليها. كما تم إنشاء مكتب مراقب العملة المستقل بوزارة الخزانة والذي أعطيت له السلطة للإشراف على البنوك الوطنية، كما أنه بموجب هذا القانون تم فرض ضريبة خاصة على العملة التي تصدرها بنوك الدولة.

بعد الحرب الأهلية البنوك والنظام المالي توسع بسرعة، ومع ذلك لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية بنك مركزي يعمل استجابة للأزمات المالية، ففي أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 عانت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من حالات ركود حاد في نشاطها الاقتصادي وقد أثر هذا الركود على البنوك مما استوجب دعوة البنوك التجارية لكبيرة لإنقاذ البنوك الأخرى من الإنهيار وذلك لأن العديد من المهام التي يؤديها البنك المركزي كانت غير متوفرة.

ونتيجة لحالة الذعر المصرفي التي سادت عام 1907، على وجه الخصوص تم البحث عن هيكل تنظيمي أفضل لتعزيز سلامة واستقرار البنوك، وكانت نتيجة البحث إنشاء نظام الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في عام 1913.<sup>10</sup> و ردا على الاكتئاب الكبير الذي ساد البلاد بين عامي 1933 و 1934 تم إحداث تغيير تمثل في إنشاء التأمين على الودائع من خلال الشركة الفدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) والتي كان الغرض منها الحفاظ على ثقة الأفراد في النظام المصرفي التي اهتزت في ذلك الوقت.<sup>11</sup>

وذلك بموجب قانون المصارف الوطنية الذي تم إصداره في سنة 1933 والذي يعرف بقانون جلاس ستيغال، فصلت الحكومة البنوك التجارية عن البنوك الاستثمارية. كما منعت في ظل هذا القانون البنوك من بيع الخدمات المالية مثل السمسرة والتأمين، وذلك بهدف حفظ حجم المخاطر على البنوك.<sup>12</sup>

أما سنة 1938 قرر الرئيس الأمريكي روزفلت "Rosvelt" إنشاء الجمعية الفدرالية الوطنية للرهن العقاري، والمعروفة بشكلاً أكثر شيوعاً باسم "Fannie Mae"، فانيماي، وقد كانت هذه المؤسسة مملوكة بالكلية للدولة التي كانت تقوم بشراء قروض الرهن العقاري من المؤسسات المانحة لتلك القروض باعتبارها قدرة أكثر على تحمل مخاطر السيولة والسوق من البنوك لأنها تحصل على القروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى تسييرها الجيد لمخاطر الائتمان بسبب تنوع محفظتها العقارية علماء المستوطنات لي<sup>13</sup>.

وفي عام 1987 بنك الاحتياطي الفيدرالي سمح باختيار بنوك كبيرة للاكتتاب في الأوراق المالية التي سابقاً لم يكن مسموحاً لهم بفعلها، و بمقتضى القانون الذي تم إصداره في سنة 1991 م تم تحسين مؤسسة ضمان الودائع وتشجع البنوك لقياس وإدارة التعرض للمخاطر أكثر، مما أدى إلى تغييرات كبيرة في بنية وطبيعة العمل المصرفي.

وفي عام 1999 تمت إزالة القيود القانونية مع قانون غرام ليتش بليلى (GLBA)، حيث قام الكونغرس الأمريكي بإلغاء القانون الصادر في عام 1933م، ليزيل بذلك آخر القيود على المؤسسات المالية، ففي ظل هذا القانون تم منع البنوك من بيع الخدمات المالية مثل السمسرة والتأمين، وذلك بهدف حفظ حجم المخاطر على البنوك، وبإلغاء هذا القانون أصبحت البنوك

وشركات التأمين والمؤسسات المالية والاستثمارية بما في ذلك صناديق التقاعد تتنافس فيما بينها لتقديم الخدمات المالية وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، خاصة وأن كافة المؤسسات المالية قد أصبحت قادرة على المتاجرة في عقود مقايضة الديون، وتوريق الأوراق المالية.

فالقيدود المالية التنظيمية النهائية التي فرضت في سنة 1930 كانت تحديد سقف أسعار الفائدة على الودائع. وقد فرضت هذه السقف لحماية المؤسسات من المنافسة المفرطة، وأذن مجلس الاحتياطي الفدرالي لفرض سقف أسعار الفائدة من خلال عملية إعادة التنظيم التي تمت في عام 1937. فدفع الفائدة على الودائع تحت الطلب تم حظرها، وتم وضع سقف علما لفائدة المدفوعة و في عام 1966 تم تمديد معدل سقف الفائدة للمؤسسات الادخارية. في السنوات الأولى من هذه القيود، كان معدل الفائدة في السوق أقل من معدل السقف وبالتالي هذه السقف لم يكن لها أي تأثير سلبي على الاقتصاد، ولكن مع ارتفاع معدلات التضخم بين 1970 وأوائل 1980، ارتفعت أسعار السوق أعلى بكثير من الحدود القصوى (حتى بعد تعديلها ورفعها تصاعديا) وهذا أدى إلى التخلي عن وساطة البنوك كقطاع الاقتصاد. فالمستثمرين كانوا قادرين على الحصول على عوائد لأموالهم من خلال تقنيات لا توفرها البنوك، وبذلك فسقف أسعار الفائدة حفزت على تطوير الأدوات الاستثمارية البديلة للمودعين، مثل صناديق أسواق المال التي تقدمها المؤسسات غير المصرفية والتي أصبحت تنافس البنوك ومؤسسات الإيداع الأخرى.

و لمواجهة تدفق الأموال من مؤسسات الإيداع، اضطر المنظمين الفدراليين بالسماح بإنشاء أدوات جديدة تقدم عوائد تتماشى مع عوائد السوق، وأهم هذه الأدوات شهادة إيداع \$ 10000 لمدة ستة أشهر بسعر فائدة مرتبط بمعدل سندات الخزنة في تلك الستة أشهر.

ونتيجة لكل هذا تم إلغاء معدلات سقف الفائدة في نهاية المطاف باستثناء الودائع تحت الطلب، وإزالة القيود القانونية مع قانون غرام ليتش بيلي لسنة 1999.<sup>14</sup>

وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001/9/11م) دخل الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الركود زادت حدته الانهيارات الكبيرة للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركة أنرون، وشركة زيروكس، وولد كوم، وغيرها، ما دفع إلى السعي للنهوض مجددا بهذا القطاع وتطويره.

وكنتيجة لتحرير القطاع من القيود و العولمة والتطور التكنولوجي وتطور الأسواق المالية، أصبحت طبيعة الأنشطة المصرفية أكثر تعقيدا كما تحول تركيز البنوك من الأنشطة الودائع والإقراض التقليدية إلى الأنشطة غير التقليدية مثل التعامل بالمشتقات والاستثمار في المنتجات المركبات، والمقايضة في الديون وتوريق الأوراق المالية.

### المحور الثاني: هيئات الإشراف والرقابة على النظام النقدي والمصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية

نظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها النظام النقدي و المصرفي أضحي من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصيل لقطاع مصرفي سليم، ما دفع الولايات المتحدة إلى إنشاء هيئات متخصصة تقوم بالإشراف والرقابة على الأنشطة المالية والمصرفية.

#### 1- الإحتياطي الفدرالي الأمريكي:

##### 1-1 نشأة الإحتياطي الفدرالي الأمريكي: خلال النصف الثاني من القرن 19 والسنوات القليلة الأولى من القرن

20 كان النظام المصرفي في الولايات المتحدة فوضويا جدا، كما أنه لم يكن هناك الكثير من الرقابة الحكومية. وقد أجبرت حالات الذعر المصرفي في 1873، 1893، وبالأخص أزمة 1907،<sup>15</sup> وهي أزمة مالية اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية حينما انهارت سوق البورصة بصورة مفاجئة فاقدة ما يقرب من 50% من الحد الأقصى للقيمة المالية التي حققتها في العام السابق. وقد

حدث هذا الذعر في فترة ساد فيها الكساد إثر عمليات سحب للأموال المودعة في البنوك التي تقدم خدمات مصرفية عامة للأفراد وبنوك الاستثمار، الأمر الذي أفضى إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات، وتعزى الأسباب الرئيسة في هذه الأزمة إلى ما شهدته بنوك نيويورك من سحب للسيولة وفقدان الثقة لدى المودعين وعدم وجود صناديق ضمان للودائع .

وفي هذه الفترة لم يكن هناك بنك مركزي أمريكي لضخ السيولة اللازمة في الأسواق وذلك بعدما اتخذ الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون عام 1836 قرارا بعدم تجديد العقد للبنك الأمريكي (Second Bank of the United States) الذي كان يستقبل أموال الدولة على شكل إيداعات، فأصبحت الدولة تعاني من غياب مؤسسة تقوم بدور مشابه لما يقوم به البنك المركزي .

وقد انتهت الأزمة فعليا في نوفمبر حينما استعاد الاقتصاد عافيته بعدما قامت شركة سمسة بالحصول على قروض ضخمة وتم ذلك من خلال رهن أسهم شركة (Tennessee Coal, Iron and Railroad Company) وقد حال دون اختيار أسهم هذه الشركة التدخل الطارئ لشركة (US Steel) بموافقة من الرئيس تيودور روزفلت على الرغم من عدائه الشديد للشركات الاحتكارية.<sup>16</sup>

وفي العام التالي، قام السيناتور نيلسون ويلمارث بالدريش بتشكيل لجنة ترأسها بنفسه لإطلاق التحقيقات حول هذه الأزمة واقتراح حلول لها، عن طريق دراسة أنواع مختلفة من البنوك المركزية والعامة و النظم المصرفية الخاصة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية<sup>17</sup>، وقد تم نشر التقرير النهائي للجنة الوطنية النقدية في 11 يناير 1911 وتم مناقشته في الكونجرس على مدار عامين. ولم يتم التصويت على القانون الخاص بإنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي إلا في 22 ديسمبر 1913 وصادق الرئيس وودرو ويلسون على القانون الذي أنشئ لإصلاح النظام المصرفي و السيطرة على تقلبات العملة ودخل حيز التنفيذ في ذات اليوم بتأسيس بنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة.<sup>18</sup>

**2-1 تعريف نظام الاحتياطي الفيدرالي:** نظام الاحتياطي الفيدرالي هو نظام أحدث بموجب قانون الاحتياطي الاتحادي لسنة 1913، يعمل في الولايات المتحدة عمل البنوك المركزية في الدول الأخرى من العالم، يقع في واشنطن العاصمة؛ ويقوم بمباشرة مهامه كأعلى سلطة نقدية في الاقتصاد الأمريكي.<sup>19</sup> ويتألف جهاز الاحتياطي الفيدرالي من:

#### ❖ البنوك المركزية: وعددها 12 بنك مركزي تتمثل أعمالها فيما يلي:

- أنها تعمل كمؤسسات إيداع للوسطاء الماليين الذين يقدمون حسابات الشيكات المحررة (كالبنوك التجارية وهيئات الادخار والقروض ، وبنوك المدخرات المشتركة ، واتحادات الائتمان)؛
- أنها تقوم بإقراض وسطاء الإيداع خلال فترات انحسار التدفقات الاحتياطية؛
- كما أنها تقوم بإصدار معظم العملة الورقية في الولايات المتحدة والإشراف عليها؛
- تنظيم ومراقبة البنوك الأعضاء.

❖ **مجلس المحافظين:** يتألف مجلس المحافظين التابع لجهاز الاحتياطي الفيدرالي من 7 أعضاء، يعينهم رئيس الولايات المتحدة ويصادق مجلس الشيوخ على تعيينهم، وتمتد فترة خدمتهم لمدة 14 عاماً، على ألا يكون بالجلس أكثر من عضو واحد من نفس المنطقة الخاضعة لأحد البنوك المركزية الإثنى عشر. أما رئيس هذا المجلس فإن فترة خدمته لا تتجاوز 4 سنوات. ويقوم هذا المجلس بإدارة تلك البنوك المركزية وتوجيه أدوارها ووظائفها الإشرافية وهو بذلك يلعب دورا رئيسيا في الإشراف والتنظيم والرقابة علما بالنظام المصرفي في الولايات المتحدة. ويتمتع مجلس المحافظين بحق الأغلبية في اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة (وهو ما يجعله أحد أهم الأصوات المساهمة في تشكيل السياسة النقدية الأمريكية). كما يقوم المجلس بتحديد شرط الاحتياطي، بالإضافة إلى تمتعه بحق الفيتو في مسألة سعر الخصم، وهو السعر الذي

يحدده كل من البنوك المركزية في المنطقة التي يخدمها. وبالإضافة إلى ذلك كله، يختص مجلس المحافظين بتنظيم المعاملات المصرفية الدولية في الولايات المتحدة، وتقنين الشركات القابضة للبنوك، وأخيراً يحق له وضع شروط أو متطلبات حدية لشراء الأسهم.

❖ **اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة:** تعتبر هذه اللجنة الوحدة الرئيسية لتشكيل السياسات الخاصة بجهاز الاحتياطي الفدرالي، فهذه اللجنة هي المسؤولة عن توجيه عمليات بيع وشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة، وهو ما يؤدي بدوره إلى التحكم في احتياطيات البنوك، ومن ثم التحكم في المعروض من النقد M1 في الولايات المتحدة. أما عمليات البيع والشراء الفعلية لتلك السندات، فالذي يقوم بتنفيذها هو البنك المركزي في New York، ولذلك فإن محافظ هذا البنك هو عضو دائم في اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة، مثله في ذلك مثل أعضاء مجلس المحافظين. أما الأعضاء الأربعة الآخرون فيتم اختيارهم من بين محافظي البنوك المركزية الأحد عشرة المتبقية، ويتناوب أولئك الأعضاء على عضوية اللجنة كل عامين. هذا وتجتمع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة 8 مرات في العام، وذلك بحضور محافظي البنوك المركزية جميعها.<sup>20</sup>

### 3-1 مهام الإحتياطي الفدرالي الأمريكي: وتشمل أنشطته:

- ❖ إدارة السياسة النقدية في البلاد؛
- ❖ السعي لتحقيق أقصى قدر من التوظيف واستقرار الأسعار، والحفاظ على أسعار فائدة المعتدلة على المدى الطويل؛
- ❖ الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية ورصد المخاطر النظامية لضمان سلامة العمل المصرفي في البلاد والنظام المالي وحماية حقوق العملاء وضمان حصولهم على المعلومات الكافية والمعاملة العادلة أثناء تعاملهم مع النظام المصرفي؛
- ❖ توفير وتقديم الخدمات المالية لمؤسسات الإيداع والحكومة، والمؤسسات الرسمية الأجنبية، بما في ذلك لعب الرئيسية دور في تشغيل نظام المدفوعات في البلاد؛
- ❖ الحفاظ على استقرار النظام المالي للبلاد.<sup>21</sup>

## 2- مكتب مراقبة العملة:

**1-2 إنشاء مكتب مراقبة العملة:** أنشئ مكتب مراقبة العملة باعتباره مكتب وزارة الخزانة الأمريكية بموجب قانون العملة الوطنية الذي أقره الكونغرس ووقع عليه الرئيس أبراهام لنكولن (Abraham Lincoln) في 25 فبراير 1863، إلا أن مشروع القانون كان ناقصاً وغير مكتمل، مما دفع أول مراقب للعملة هيومكولوتش (McCulloch) من ولاية إنديانا، لتغيير وتوضيح العديد من أحكامه فأصدر الكونغرس في توسيع مكولوتش وإعادة صياغة نسخة القانون، وبذلك تمفي يونيو عام 1864 تنقيح القانون إلى حد كبير وتوسيعه وأعطى اسم جديد هو قانون البنك الوطني والذي يعتبر القانون الأساسي الذي بموجبه مكتب مراقبة العملة والبنك الفدرالي يعمل اليوم.

وقد أدلى النظام الجديد مساهمة هامة في النمو القوي للاقتصاد الأمريكي، حيث أن البنوك الوطنية تحت إشراف مكتب مراقبة العملة أصدرت عملة وطنية موحدة حلت محل العملة المتنوعة السابقة و الغير الجديدة بالثقة.<sup>22</sup>

وفي 21 يوليو 2011، في ظل حكم دود فرانك (Dodd-Frank) وإصلاحاته في السوق المالية وقانون حماية المستهلك لسنة 2010 أصبح مكتب الإشراف على التوفير (OTS) جزء من مكتب مراقبة العملة، ونتيجة لذلك فإن مكتب مراقبة العملة أصبح مسؤولاً عن الإشراف والرقابة على جمعيات الادخار الفدرالية.

## 2-2 تعريف مكتب مراقبة العملة: هو مكتب مستقل عن الخزانة الأمريكية مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة،

حيث أن الرئيس بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ الأمريكي يعين مراقب لرئاسة الوكالة لمدة خمس سنوات و المراقب هو أيضا مدير شركة التأمين على الودائع الفدرالية.<sup>23</sup>

حاليا، مكتب مراقبة العملة يشرف على 2108 مؤسسة مصرفية (1415 بنك وطني، 642 مؤسسة فدرالية للادخار، و 51 فرع لبنوك أجنبية في الولايات المتحدة) مع مجموعة أصول تقدر ب 9.7 تريليون دولار، مكتب مراقبة العملة لديه نحو 3800 موظف في جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومركز البيانات في ولاية ماريلاند لمكتب مراقبة العملة أربعة مكاتب مقاطعات في منطقة شيكاغو، دالاس، دنفر، ونيويورك و يقع فريق مساعدة العملاء في هيوستن، بالإضافة إلى مكتب في لندن للإشراف والرقابة على الأنشطة الدولية للبنوك الوطنية في الخارج.

أما بالنسبة لتمويل مكتب مراقبة العملة فالمكتب لا يتلقى اعتمادات من الكونغرس، بدلا من ذلك يتم تمويل عملياته في المقام الأول من الاشتراكات المقررة على البنوك الوطنية وجمعيات الادخار الفدرالية. كما يتلقى الإيرادات من دخل استثماراته وبدرجة كبيرة في سندات الخزانة الأمريكية.<sup>24</sup>

## 3-2 مهام مكتب مراقبة العملة: مكتب مراقبة العملة هو مكتب مهمته الرئيسية التنظيم والمراقبة والإشراف

على جميع البنوك الوطنية ومؤسسات الادخار الفدرالية، و الفروع الفيدرالية و وكالات البنوك الأجنبية. فموظفي مكتب مراقبة العملة يقومون بمراجعات من البنوك الوطنية ومؤسسات الادخار الفدرالية مما يوفر الرقابة المستمرة على عمليات هذه المؤسسات، دراسة وتحليل القروض والمخاطر الاستثمارية وإدارة الأموال ورأس المال والأرباح والسيولة، ودراسة الحساسية لمخاطر السوق لجميع البنوك وقطاعات الاقتصاد الفدرالي، و استعراض الضوابط الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي، والامتثال للقانون، كما أنها تقيم قدرة الإدارة على تحديد ومراقبة المخاطر.<sup>25</sup>

و المكتب يستخدم كل قواه لضمان أن المؤسسات التي يشرف عليها تحافظ على مستويات عالية من الكفاءة الإدارية والامتثال التنظيمي.<sup>26</sup>

في تنظيم البنوك وقطاعات الاقتصاد الوطني، مكتب مراقبة العملة لديه القدرة على:

- دراسة ومراقبة البنوك وقطاعات الاقتصاد الوطني الفدرالي.
- قبول أو رفض الطلبات للعقود الجديدة، الفروع ورأس المال، أو غيرها من التغييرات في بنية الشركات أو البنوك.
- اتخاذ الإجراءات الرقابية ضد البنوك وقطاعات الاقتصاد الفدرالي التي لا تتوافق مع القوانين واللوائح، أو التي تقوم بممارسات غير سليمة.
- إقالة الموظفين أو المديرين والتفاوض على اتفاقات لتغيير الممارسات المصرفية، وإصدار أوامر التوقيف فضلا عن العقوبات المالية المدنية.
- إصدار القواعد واللوائح والتفسيرات القانونية، والقرارات التي تنظم الاستثمارات للشركات، والإقراض، وغيرها من الممارسات.<sup>27</sup>

**2-4 آليات ممارسة مكتب مراقبة العملة لمهامه:** من بين مهام مكتب مراقبة العملة قبول أو رفض

الطلبات للعقود الجديدة، الفروع ورأس المال، أو غيرها من التغييرات في بنية الشركات أو البنوك. حيث ينفذ مكتب مراقبة العملة التحقيقات الخلفية عن الأشخاص المنظمين، وكبار المسؤولين التنفيذيين، والمديرين، والمساهمين الرئيسيين في البنوك الوطنية، و مديري الفروع الاتحادية. وتجري هذه التحقيقات لتحديد إذا كان هؤلاء لديهم الخبرة والكفاءة الكافية والنزاهة والقدرة المالية والرغبة في توجيه شؤون البنك بطريقة آمنة وقانونية.

كما يسعى مكتب مراقبة العملة لتعزيز والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المصرفي منع حدوث تغيير في السيطرة على أحد البنوك الوطنية التي يمكن أن يكون له آثارا سلبية على الاستقرار المالي للبنك. ويجوز لمكتب مراقبة العملة عدم الموافقة على التغيير في السيطرة إذا كان يرى أن:

✓ أن اقتناء المقترح للسيطرة يؤدي إلى احتكار أو من شأنه الزيادة من أي احتكار أو مؤامرة لاحتكار الأعمال المصرفية في أي مكان في الولايات المتحدة.

✓ أن تأثير عملية الاستحواذ المقترحة قد يقلل كثيرا من المنافسة.

✓ أن الوضع المالي لأي طرف يعرض استقرار البنك للخطر أو يمس بمصالح المودعين.

✓ نقص اختصاص وخبرة الجهة المقترحة للإدارة .

✓ لا توفر الجهة صاحبة الطلب جميع المعلومات المطلوبة سواء عن السيرة الذاتية أو المالية، أو تقديم معلومات مضللة أو فشل في توفير المعلومات.

✓ أن المقترح سيؤدي في تأثير سلبي على صندوق مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية.

✓ مستوى رأس مال البنك المستهدف هو أقل من المستوى المقبول، إلا إذا بالإمكان استعادة رأس المال على وجه السرعة إلى مستواه المناسب.

✓ خطة العمل المقترحة أو الإستراتيجية تثير مخاوف كبيرة حول اكتساب الجهة صاحبة الطلب الكفاءة أو الخبرة .<sup>28</sup>

أما من ناحية الإشراف على المخاطر، يهدف مكتب مراقبة العملة من خلال إشرافه ورقابته للفروع والوكالات الفيدرالية إلى:

✓ تحديد حالة فرع أو وكالة فيدرالية والمخاطر المرتبطة بالأنشطة الحالية والمخطط لها، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الناشئة من مكتبها الرئيسي، والمكاتب ذات الصلة، والبيئة المالية للبلد المنشئ (بالنسبة لفروع البنوك للشركات الأجنبية) وكذا البلد المضيف (بالنسبة لفروع البنوك الأمريكية في البلدان الأجنبية).

✓ تقييم السلامة العامة وفعالية نظم إدارة المخاطر والتأكد من صحتها بشكل دوري .

✓ التأكد من تنفيذ القوانين المصرفية والتنظيمية .

✓ يفرض مكتب مراقبة العملة التزامات وتوصيات رسمية أو غير رسمية لتصحيح أوجه القصور.

✓ التحقق من فعالية الإجراءات الرقابية التصحيحية، وكذا التأكد من أنه قد تم اتخاذ التصحيحات التي أصدرها المكتب بعين الاعتبار، وفي حال العكس يفرض المكتب إجراءات أكثر صرامة.

✓ التنسيق مع نظام الاحتياطي الفيدرالي والمنظمين في الولايات المتحدة الأخرى عند الاقتضاء لتعزيز فعالية الإشراف والرقابة.

ومكتب مراقبة العملة هو أقدر على تحديد، تقييم، قياس، ومراقبة المخاطر الداخلية والخارجية لفرع أو وكالة فيدرالية، والاستقرار التشغيلي والمالي بها وتحديد ما إذا كان هذا الفرع يقوم بإدارة هذه المخاطر بشكل فعال.

فإذا كانت لا تدار بشكل صحيح يوجه مكتب مراقبة العملة تعليمات لإدارة الوكالة، وإذا لزم الأمر للمكتب الرئيسي للإدارة العليا لاتخاذ إجراءات تصحيحية أو تطبيق قيود رقابية أو غيرها من التدابير لحماية مصالح المودعين والدائنين. فالمكتب يقيم المخاطر المصرفية النسبية لتأثيرها على رأس المال والأرباح، فمن منظوره الإشرافي و الرقابي، الخطر هو احتمال أن الأحداث المتوقعة أو الغير متوقعة، قد يكون لها تأثير سلبي على رأسمال البنك أو الأرباح.<sup>29</sup>

### 3- المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع:

#### 1-3 نشأة المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع: ظهر أول نظام ملصمان الودائع المصرفية في العالم في ولاية نيويورك كأمريكية عام

1829م بغرض تأمين أوراق النقد والودائع، ثم قامت عدة ولايات بتبني إنشاء نظم مماثلة<sup>30</sup>. ومع نهاية القرن التاسع عشر اختفت جميعاً أنظمة ضمان الودائع وذلك لعدة أسباب منها أبرزها عدم كفاية رأس المال، ونقص السيولة، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لرداءة الموائمة الزراعية والأزمات المالية المتلاحقة أثراً واضحاً حفّض المصارف على الوفاء بديونها وإفلاس العديد من نعاماً وضعفها ثقباً لاعتناء أنظمة ضمان الودائع المصرفية (Lende of Last resort)، والتي كان ينقصها آنذاك وجود مقر ضاير حيث أن نظام الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأمريكي) لم يكن قد أنشأ بعد.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تقيم نظاماً لضمان الودائع لمستوى الولاية، إلا أن ( جي كوسلوفاكيا ) التي قسمت إلى دولتين لاحقاً في نهاية القرن الماضي تعتبر أول دولة أنشأت نظاماً متطور الحماية الودائع والقروض على المستوى القومي وذلك في عام 1924 م<sup>31</sup>. وفي عام 1933م رداً على الاكتئاب الكبير الذي ساد البلاد بين عامي 1933 و1934 صادق الكونجرس الأمريكي على قانون المصارف الذي كان يهدف إلى معالجة العيوب التي تظهر في النظام المالي الأمريكي، والتي أدت إلى فشل كثير من المصارف في فترة الكساد الكبير وذلك بهدف الحفاظ على ثقة المستهلك في النظام المصرفي الذي اهتز في ذلك الوقت، وبموجب القانون أنشأت المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) Federal Deposit Insurance Corporation عام 1934 لتدير نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية<sup>32</sup>.

ويظهر مما تقدم أن أنظمة ضمان الودائع هي نظم حديثة العهد، وكانت جزءاً من مجموعة إصلاحات شملت تقوية الصلاحيات لإشرافية والتنظيمية والرقابية للسلطات النقدية.<sup>33</sup>

#### 2-3 تعريف المؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع: هي مؤسسة أنشأت بموجب قانون المصارف عام 1934

لتدير نظام التأمين على الودائع بالمصارف التجارية، يقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة ولكن تجري الكثير من أعمالها في ستة مكاتب إقليمية، وتتم إدارة مؤسسة التأمين الفدرالية من قبل خمسة أشخاص أعضاء وهم مجلس الإدارة، وجميعهم يتم تعيينهم من قبل الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ.

والمؤسسة الفدرالية للتأمين على الودائع هي وكالة مستقلة عن الحكومة الاتحادية، لا تتلقى أي اعتمادات من الكونغرس ويتم تمويلها من خلال:

- ✓ أقساط البنوك والمؤسسات الادخارية التي تدفع لتغطية التأمين على الودائع؛
- ✓ الأرباح من الاستثمارات في سندات خزانة الولايات المتحدة.<sup>34</sup>

وتتلخص فكرة عمل المؤسسة في قيام كل بنك أو مؤسسة إدارية بدفع نسبة معينة من إجمالي الودائع التي لديه إلى المؤسسة، وفي حالة تعثر البنك في رد الودائع لأصحابها تتولى المؤسسة الفدرالية لتأمين الودائع رد الودائع في حدود المبالغ المؤمن عليها.

حيث كانت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع تضمن ودائع البنوك التجارية بمبلغ يصل إلى 100 ألف دولار لكل وديعة في عام 1934م، ثم تم رفع المبلغ إلى 2500 دولار، ومع مرور الوقت تم رفعه تدريجياً إلى أن وصل إلى 100 000 دولار في عام 2008 وبعد الأزمة الأخيرة (في أكتوبر 2008) تم رفع الحد إلى 250 000 دولاراً.<sup>35</sup>

### 3-3 خصائص نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة: تتمثل خصائص هذا النظام في الولايات المتحدة

في:

- إنشاء مؤسسة لتأمين الودائع كان بهدف معالجة أوضاع المصارف التي شهدت فترة الكساد الكبير؛
- أنه جزء من مجموعة إصلاحات شملت تقوية الصلاحيات الإشرافية والتنظيمية للسلطات النقدية؛
- يدار من قبل السلطات النقدية؛
- إشتراك المصارف في مؤسسات تأمين الودائع هو إجباري؛
- أنه فعلي أي أن للمودعين حق قانوني بالتعويض.<sup>36</sup>

### 3-4 دور ومهام المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع: أما مهمة و دور هذه المؤسسة فيتمثل في:

- تأمين الودائع في البنوك ومؤسسات التمويل والإيداع، وهي تؤمن نحو 9 تريليون دولار من الودائع في البنوك وقطاعات الاقتصاد الأمريكي؛
- الحفاظ وتعزيز الثقة العامة في النظام المالي في الولايات المتحدة؛
- حماية صغار المودعين من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع؛
- الإشراف والرقابة على البنوك المؤمنة "الإيداع والقروض"؛
- تحديد ورصد ومعالجة المخاطر في صناديق التأمين على الودائع؛
- تحليل سياسات وإجراءات البنوك وإجراء عمليات المراجعة المختلفة والتحقيقات داخل البنوك المؤمنة؛
- ضمانات مثال البنوك والمؤسسات المالية لقوانين الإقراض وإعادة الاستثمار؛
- دراسة جميع جوانب الصناعة المصرفية، بما في ذلك الأنظمة والقوانين، والتأمين على الودائع. كما تنشر تقارير عن الأثر الاقتصادي لمختلف الممارسات المصرفية، والتشريعات، وإدارة مخاطر رأس المال، والأسواق المالية؛
- الحد من تأثير فشل المؤسسات المصرفية أو الإيداعية على الاقتصاد والنظام المالي.<sup>37</sup>

### المحور الثالث: دور هيئات الإشراف والرقابة الأمريكية في تحقيق الاستقرار خلال الأزمة المالية العالمية.

في النصف الثاني من عام 2008 تصاعدت أزمة الائتمان الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد الانهيار الكبير والصدام لبنك " ليمان براذرز" رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أصبح حلقة من حلقات الأزمة العالمية المتفجرة والتي بدأت حلقاتها بعنف في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأزمة الرهن العقاري وما أرتبط بها من أزمة ائتمانية خانقة زلزلت القواعد الراسخة للمؤسسات المالية والجهاز المصرفي وامتدت حلقاتها بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد عبر خريطة العالم إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى.

#### 1- تعريف الأزمة المالية العالمية وأسبابها:

خيمنت على النظام المالي العالمي منذ شهر فبراير من العام 2007 أزمة تعثر المصارف العالمية لمواجهة طلبات السيولة، كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن عجوزات الرهونات العقارية، وما تمخض عن ذلك من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات

المالية وما تحدثه من آليات مالية حديثة كآليات تحويل القروض إلى سندات مركبة، وشهادات الجدارة الائتمانية، وغيرها من الآليات الحديثة الأخرى، فضلا عن انعدام الثقة فيما بين المؤسسات المالية نفسها.

وعلى ما تقدم، فإن الأزمة المالية العالمية أو ما يعرف بأزمة الرهن العقاري، والتي ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت عالميا عبر الأسواق المالية، ارتبطت بالتوسع الكبير من جانب المؤسسات المالية (المصارف الاستثمارية بوجه خاص) في إصدار أصول المديونية المشار إليها أعلاه، وذلك بعدما تجمعت لديها محفظة كبيرة من رهونات العقارية استخدمتها في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الأخرى، عن طريق إصدار أوراق مالية جديدة بضمان هذه المحفظة، وهو ما يعرف بعملية التوريق.

يجمعالكثيرمنالباحثينوالمتخصصينعلأنالأزمةالماليةالراهنةمكتنوليدةاللحظةوإنماهاجذورتاريخيةارتبطتبعضالاحداثالاقتصاديةالتيأثرتسلباعلأداءالاقتصادالأمريكياهمهامايلي:

**أولا : التأثير السلبي لأزمة أسواق المال لأسبوعية لعام 1997 وأزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت لسنة 2000**  
علأداءالاقتصادالأمريكياهمهامايلي،<sup>38</sup>

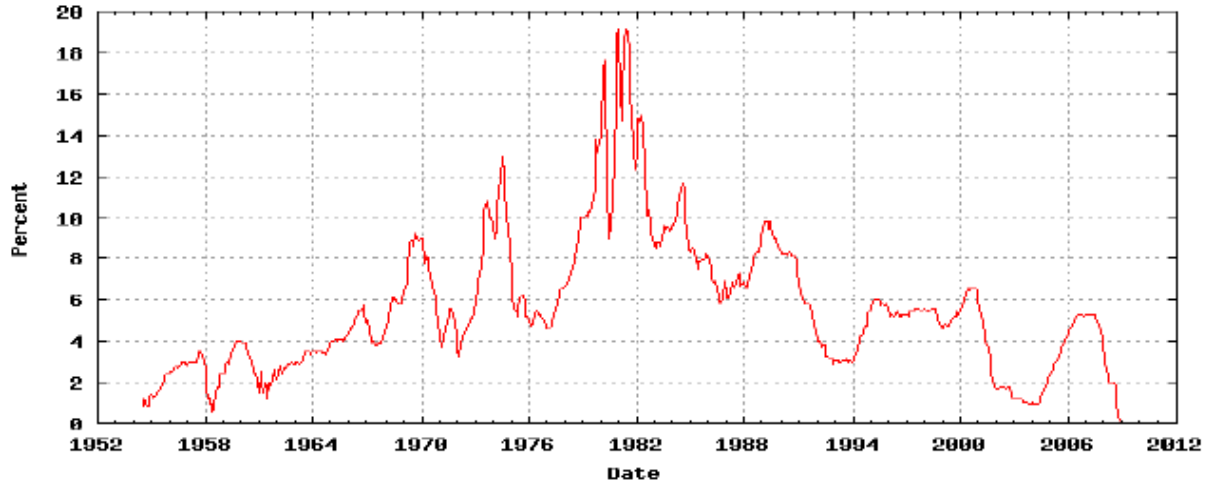
**ثانيا:** يرجع بعض الاقتصاديين الجذور التاريخية لهذه الأزمة إلى إصدار الكونجرس الأمريكي عدداً من القوانين تم بموجبها إزالة القيود على أسعار الفائدة بصورة كبيرة، حيث كانت أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين من قبل البنوك التجارية قبل هذا التاريخ تخضع للسيطرة المحكمة من قبل الحكومة الأمريكية، بحيث لم يكن يسمح للبنوك على سبيل المثال بدفع فوائد على حسابات الشبكات (الحسابات الجارية)، كما كانت هناك حدود قصوى لأسعار الفائدة على الحسابات الادخارية والودائع المحدودة الأجل. وفي عام 1999م قام الكونجرس الأمريكي بإلغاء القانون الصادر في عام 1933م، لينيل بذلك آخر القيود على المؤسسات المالية،

**ثالثا:** هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001/9/11م) التي دخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الركود زادت حدته الانهيارات الكبيرة للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى مثل شركة أنرون، وشركة زيروكس، وولد كوم، وغيرها إلى جانب انفجار فقاعة الدوت كوم.

وللمعالجة هذا الوضع قام الاحتياطياالفدراليالأمريكيبتخفيضأسعارفائدةالإقراضاستجابةلتوقعاتالاقتصاديينوالتي تجاوزت 6% في منتصف عام 2000 لتنخفض بصورة مستمرة مقترية من 1% في نهاية عام 2002م<sup>39</sup>، وفي ظل هذا الوضع أصبح الحصول على القروض والأموال أكثر سهولة، وأصبح بإمكان عدد أكبر من الأشخاص الحصول على رهون العقارية، بما في ذلك مقترضو رهون العقارية ذات التصنيف الائتماني المنخفض والتاريخ غير الموثوق، ومع تحويل رهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات) أصبحت التزامات ديون مغطاة بأصول، وهذه السندات أصبحت تباع بدورها للبنوك والشركات والمؤسسات المالية بما في ذلك شركات وول ستريت والصناديق الائتمانية والسيادية خارج الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرت العملية وتطورت أدوات رهون العقارية إلى رهون عقارية أكثر احتواء للمخاطر، بحيث ارتفع حجم مقايضة الديون التي عجز أصحابها عن سدادها إلى 100 مليار دولار في مطلع عام 2000م لتتضاعف بصورة كبيرة بعد ذلك مرتفعة إلى 6.4 تريليون دولار في عام 2004،

والجدول الموالي يبين تطور أسعار الفائدة الرسمي:

الشكل رقم (1): تطور أسعار الفائدة للاحتياطي الفيدرالي لإقراض ما بين البنوك 1954-2008



SOURCE: [http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e2/Federal\\_Funds\\_Rate\\_\(effective\).png](http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/e/e2/Federal_Funds_Rate_(effective).png)

**رابعاً:** تحول وجهة الاستثمارات الأمريكية والأجنبية نحو قطاع المساكن العقاري نتيجة الازدهار في قطاع العقارات، وهذا بسبب أزمة قطاع تكنولوجيا المعلومات وشركات الانترنت وتدنيم معدلات العائد على الاستثمار في القطاعات البديلة، وفي غضون وجود فائض سيولة لدى المؤسسات المالية مطلع هذا القرن، وعدم وجود فرص استثمارية متاحة، شجع المصارف وشركات الاستثمار على اللجوء إلى الإقراض العقاري كملاذ آمن للاستثمار إلى درجة منح قروضا عقارية عالية المخاطر (أو رديئة- أي منح قروض ضخمة لمقترضين كثر لديهم سجل ائتماني ضعيف أو يفتقدونه أصلاً- فازداد بذلك حجم تلك الديون العقارية (الرديئة بالذات) بشكل بدأت معه البنوك تشعر أنه لا بد من حل بدلا من إبقائها على دفاترها.

ولعبت مصارف الاستثمار (التي كانت أول المنهاريين في الأزمة) دورا مهما في استفحال الأزمة من خلال تجميع تلك الديون وتوريثها عبر سندات دين بضمان القروض العقارية تلك، وبمهاره كبار مسؤولي الاستثمار (حبل محاسبية) في تلك البنوك، وبغية تحقيق أرباح سريعة، وبغية تحقيق أرباح سريعة، تم إصدار سندات تصنف على هيئة الفئات التالية:

■ الفئة الأولى: تمثل القروض التي يكون ثمة أمل أكبر في تحصيلها.

■ الفئة الثانية: تمثل القروض التي يكون ثمة أمل أقل في تحصيلها.

■ الفئة الثالثة: تمثل القروض المشكوك في تحصيلها (الديون المعدومة).

حيث تعطى هذه السندات بعد أن يتم تصنيفها كما تبين أعلاه، أسماء جديدة كي يتم تسويقها من خلال الأسواق المالية، ولضمان تسويق تلك السندات للمستثمرين (أفرادا كانوا أو شركات) الراغبين في عائد مريح وكبير تقوم المصارف الاستثمارية بشراء سندات خزائنة مقابل سندات الفئة الأولى والثانية أو يتم التأمين عليها، وبعد تهيئة سندات الفئة الأولى والثانية على أنها جيدة، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإعطائها تصنيفا جيدا فيسهل بيعها<sup>40</sup>

وفي غضون الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، ليصل إلى 4.2 % خلال عام 2007، وما ترتب عن ذلك من تزايد لأعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم عن السداد، أخذت أسعار العقارات في الانخفاض، وتوقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والعالم بشكل عام، وهما: Freddie Mac, and Fannie Mae خسائر بالغة أدت إلى التدخل الحكومي لإنقاذها ماليا، وتوالى بعد ذلك خسائر المؤسسات المالية الواحدة تلو الأخرى، فانكشفت بذلك كل الحيل الاستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة فيما بين المؤسسات المالية ولم يعد أي منها يثق فيما

يعلنه الآخر عن وضعه المالي والمحاسبي، فأصبح الشك دائما في أن هناك ديون هائلة معدومة ومخفية، فتوقفت البنوك عن منح القروض لبعضها البعض نتيجة انعدام الثقة فيما بينها، كما أصبح الاقتراض من الأسواق الثانوية في غاية الصعوبة خشية الانكشاف على مخاطر غير متوقعة<sup>41</sup>.

**خامسا:** ضعف رقابة السلطات النقدية: لقد ساعد مناخ السياسة النقدية المتساهلة للاحتياطيات الفدرالية الأمريكية وضعف رقابة البنوك على المؤسسات المالية، هذا الضعف أدى بالعدم احترام الكثير من البنوك للاحتياطيات الائتمانية الأدنى، كتمديد داخل المايكر فقيود خارج الميزانية لتسجيل عمليات شراء الأصول المرتبطة بالتمويل العقاري والتيليمكتنكت خضعت للقيود الرقابية، كذلك لجأت المؤسسات المالية للاقتراض قصير الأجل المرهون مثلاً اتفاقية إعادة الشراء، كما تركزت على بيع فannie Mae " " من الحكومة الأمريكية أصولاً لتمويل العقار في مؤسسات الإقراض العقاري من أجل تمكين ذوي الدخل المتوسط والمنخفضة الاستفادة من القروض " Freddie Mac " والعقارية حيث استحوذت هاتين الشركتين على ما يقارب 45% من إجمالي القروض العقارية، كما أنهما كانتا تدعمان ما يقارب 97% من السندات المرتبطة بقروض الرهن العقاري.<sup>42</sup>

## 2- دور الاحتياطي الفدرالي في إحداث الأزمة:

تمثل دور الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في المساهمة في إحداث الأزمة من خلال تبنيه سياسة نقدية غير سليمة مبنية حيث قام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بتخفيض أسعار الفائدة الإقراض استجابة لتوقعات الاقتصاديين والتي تجاوزت 6% في منتصف عام 2000 لتتخفض بصورة مستمرة مقتربة من 1% في نهاية عام 2002م، مما نجم عنه سهولة أكثر في الحصول على القروض والأموال، وأصبح بإمكان عدد أكبر من الأشخاص الحصول على الرهون العقارية، بما في ذلك مقترضو الرهون العقارية ذات التصنيف الائتماني المنخفض والتاريخ غير الموثوق، ومع تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات) أصبحت التزامات ديون مغطاة بأصول، وهذه السندات أصبحت تباع بدورها للبنوك والشركات والمؤسسات المالية بما في ذلك شركات وول ستريت والصناديق الائتمانية والسيادية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن ابتداء من سنة 2004 بدأ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالرفع المتوالي لسعر الفائدة، ليصل إلى 4.2% خلال عام 2007، وما ترتب عن ذلك من تزايد لأعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التضايف عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم عن السداد، أخذت أسعار العقارات في الانهيار، وتوقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

كما

أنماخا لسياسة النقدية المتساهلة للاحتياطيات الفدرالية الأمريكية وضعف رقابة البنوك على المؤسسات المالية، أدى بالعدم احترام الكثير من البنوك للاحتياطيات الائتمانية الأدنى، فانعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية المتخصصة وبالتحديد شركات الاستثمار في منح القروض وإصدار السندات، ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل، فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه الرقابة.<sup>43</sup>

## 3- تأثير الأزمة على القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات المتضررة بالأزمة، حيث لاحظنا تقديرات الخسائر التي منيت بها البنوك والمعلن عنها في 20 أكتوبر 2008 تساوي 662,4 مليار دولار تتجاوز بكثير تقديرات صندوق النقد الدولي المعلن عنها في 2 أبريل 2008 والتي تراوحت بين 100 و 150 مليار دولار (OCDE) 440 و 510 مليار دولار<sup>44</sup>، واحتلت تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لـ 380 مليار دولار في حوالي 2008.

مثلاً الفصل الرابع من سنة 2007 والأول من سنة 2008 سقق حجم الخسائر المسجلة من قبل البنوك على المستوى العالمي، والتي تساوي 166,5 و 168,5 مليار دولار على التوالي. استمرت الخسائر المسجلة من قبل البنوك في نفس مستوى الفصلين السابقين حوالي 70,2

مليار دولار بالنسبة لأمريكا الشمالية، عكساً وروبا التي سجلتنا انخفاضاً في حجم الخسائر من 87,5 مليار دولار في الفصل الأول للسنة 2008 إلى 40,5

مليار دولار خلال الفصل الثاني من نفس السنة، أما خلال الفصل الثالث فقد سجلت فيه بنوك أمريكا الشمالية ارتفاعاً كبيراً في حجم الخسائر ووصلت إلى 165,2 مليار دولار.<sup>45</sup>

والجدول التالي يبين تطور عدد الإفلاسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية (2001-2008):

جدول رقم (01): عدد الإفلاسات البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (2001-2008):

| السنة              | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|--------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد البنوك المفلسة | 4    | 11   | 1    | 4    | 0    | 0    | 3    | 25   |

Source : KLEIN Laure , op-cit, p 145 .

2008

أعلنت تسعة بنوك إفلاسها في الفصل الثالث من سنة

، والتي كانت دوائعها مضمونة من قبل وكالة الفيدرالية الأمريكية لضمان الودائع البنكية (FDIC) سجلتها هذا الأخير أكبر عدد إفلاس بنوك منذ سنة 1993 مع مجموع أصول تقدر بـ 346 مليار دولار حيث مثل إفلاس بنك (Woshington Mutual) في 25 سبتمبر 2008 والتقدير أصوله بحوالي 307 مليار دولار أكبر إفلاس سجلتها الوكالة.<sup>46</sup>

كما أن إشهار بنك "ليمان براذرز" إفلاسه رسمياً كان صدمة بإعتبارها رابع أكبر بنك استثماري أمريكي ، ويعتبر بنك براذرز هو أكبر ضامن أمريكي لأوراق الرهونات المالية ، وقد انخفضت قيمته السوقية 94% عقب خسائر قياسية في الاستثمارات المرتبطة بالرهونات من جهة أخرى، كما أن بنك "ميريل لينش"، وهو منافس لبنك ليمان وثالث أكبر بنك استثماري أمريكي ، قد أبرم صفقة قيمتها 50 مليار دولار لبيع نفسه لبنك "أوف الولايات المتحدة الأمريكية" تحت ضغوط من منظمي السوق .

#### 4- دور الاحتياطي الفدرالي في إدارة الأزمة وتحقيق الاستقرار:

تجسد دور الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في معالجة الأزمة من خلال إدارته للسيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية حيث قام بخفض معدلات الفائدة من حوالي 5,25% عام 2007 إلى حوالي 2% بعد الأزمة، أو من خلال ضخ الأموال في الأسواق (عمليات السوق المفتوح) حيث تكفل بضخ 700 مليار دولار التي تم تقريرها في خطة الإنقاذ، وذلك لضمان تسهيل عملية اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار بما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي المتعثر.

كما تولى الاحتياطي الفدرالي العديد من الإجراءات هي:

1. الإشراف على تنفيذ خطة قايتنر (LE PLAN GHEITNER) والمتعلقة بتطهير القطاع البنكي الأمريكي من المنتجات المالية الخطرة؛
2. إتباع سياسة نقل معتدلة وسيطر من خلالها على كمية السيولة المتوفرة في السوق وذلك في محاولة للتقليل من تقلبات أسعار الفائدة؛
3. ضبط حدود دنيا لرأس المال للمؤسسات المالية والبنكية؛
4. وضع آليات تصرف صارمة بالنسبة للسيولة المالية وكذلك "المخاطر"؛
5. تشديد الرقابة على النظام المالي، والدعوة إلى ضرورة الإفصاحات للمؤسسات المالية؛
6. إلزام البنوك بإعطاء إقرارية معتدلة؛
7. تعديل صيغة عقود الرهن العقاري بحيث تكون قيمة الأقساط المدفوعة من قبل المقترض متوازنة بين مبلغ الفائدة وأصل المبلغ من الدفعة الأولى؛

8. تشديد النظام الرقابي المتعلق بنظام الإكتتاب الإلكتروني<sup>47</sup>.

## خاتمة:

يظهر من خلال ما سبق أنه على الرغم من الظروف التي مر بها الاقتصاد الأمريكي فإن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية الأولى في النظام النقدي الدولي والمكون الأول لاحتياجات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي وما هذا إلا دليل على قوته، وما والإجراءات التي تم اتخاذها لتطوير وتدارك نقائص النظام المصرفي (تشديد النظام الرقابي، بازل (3) إلا لدليل على أهمية هذا القطاع.

ويعد عنصر الإشراف والرقابة ضروريا لنجاح النظام النقدي وكذا المصرفي وهذا ما يتضح جليا من خلال هيئات الإشراف والرقابة في الولايات المتحدة والتي تلعب دورا مهما وأساسيا في إدارة النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام النقدي بصفة عامة. ونظرا للدور البارز الذي تلعبه هذه الهيئات بالأخص الإحتياطي الفدرالي الأمريكي تمكن هذا الإقتصاد من تخطي العديد من الأزمات التي أقل ما يقال عنها أنها أزمات قد تعصف بأي إقتصاد، وتم تدارك الوضع والحفاظ على الاستقرار الإقتصادي وأكبر دليل على ذلك وضعية الإقتصاد الأمريكي الحالية.

## الهوامش:

- 1- مدحتصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريل للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 13.
- 2- جليل شيعان ضمد البيضاوي، النظام النقدي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد الأول، 2002، ص 8
- 3- خالد المرزوك، النظام النقدي الدولي، المجلة الاقتصادية، العدد 1، العراق، 2001، ص ص 7 - 8.
- 4- صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، العدد 03، سبتمبر 1999، ص 72.
- 5- لقمان معزوز، شريف بودري، شريف بودري، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث العدد 09، 2011، ص 9.
- 6- خالد المرزوك، مرجع سبق ذكره، ص 12.
- 7- قحطان الحمداني، الأساسيات الاقتصادية الدولية، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 38.
- 8- James R. Barth, Tong Li and Wenling Lu, Bank Regulation in the United States, CESifo Economic Studies Advance Access, Oxford University Press, 2009, pp 2,4.
- 9- A Guide to the National Banking System, Washington, April 2008, p2.
- 10- [www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fomccalendars.htm](http://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fomccalendars.htm)
- 11- James R. Barth, Tong Li and Wenling Lu, op-cit, p 8.
- 12- [www.fdic.gov](http://www.fdic.gov)
- 13- Doll Randall, subprime; topographie d'une crise, revue finances et développement, vol 44, N°3, décembre 2007, p15.
- 14- A regulatory guide for foreign banks in the United States, 2007-2008 edition, p p 1-2.
- 15- <http://www.bankingcareersinfo.com>

- <sup>16</sup> - [http://en.wikipedia.org/wiki/Panic\\_of\\_1907](http://en.wikipedia.org/wiki/Panic_of_1907).
- <sup>17</sup> - [http://en.wikipedia.org/wiki/Federal\\_Reserve\\_System](http://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Reserve_System)
- <sup>18</sup> - <http://www.federalreserve.gov/apps/contactus/appearance.aspx>.
- <sup>19</sup> - [www.federalreserve.gov/occurrence/fomccalendars.htm](http://www.federalreserve.gov/occurrence/fomccalendars.htm)
- <sup>20</sup> - Large Bank Supervision, Comptroller's Handbook, January 2010, p p 10-11.
- <sup>21</sup> - ibid, p 1.
- <sup>22</sup> - Office of the Comptroller of the Currency, A Short History, 2012, p 3
- <sup>23</sup> - Office of the Comptroller of the Currency, Annual Report, Fiscal Year 2012, p p 3,4.
- <sup>24</sup> - Office of the Comptroller of the Currency, Annual Report, Fiscal Year 2013, p 2.
- <sup>25</sup> - Evolving banking regulation in the Americas 2013, Americas edition, March 2013, p 3.
- <sup>26</sup> - A Guide to the National Banking System, Washington, April 2008, p 5.
- <sup>27</sup> - Office of the Comptroller of the Currency, Annual Report, Fiscal Year 2012, p 3.
- <sup>28</sup> - Change in control of the banks, Office of the Comptroller of the Currency, Washington, January 2007, pp 3 - 5.
- <sup>29</sup> - Federal Branches and Agencies Supervision, Comptroller's Handbook, December 1999, p-p 7-9.
- <sup>30</sup> - صندوق النقد العربي، نظام ضمان الودائع، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، ورقة عمل العدد التاسع، 1999، ص 5.
- <sup>31</sup> - وليد عبيد النبي، شركائنا في الودائع المصرفية ودورها في حماية الجهاز المصرفي ودوائع الجمهور، البنك المركزي العراقي، ص 1.
- <sup>32</sup> - James R. Barth, Tong Li and Wenling Lu, op-cit, p 8.
- <sup>33</sup> - وليد عبيد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 1.
- <sup>34</sup> - [www.fdic.gov](http://www.fdic.gov)
- <sup>35</sup> - James R. Barth, Tong Li and Wenling Lu, op-cit, p 9.
- <sup>36</sup> - Demircug-Kunt, Kane and Laeven "Determinants of Deposit Insurance Adoption and Design", World Bank Publications, Washington, 2006, p 5.
- <sup>37</sup> - Blinder, Alan S. and Wescott, Robert F, Reform of Deposit Insurance: A Report To The FDIC, March 2001, P 4.
- <sup>38</sup> - الهادي هباني، جذور الأزمة المالية العالمية منبر الرأي، السبت 28 مارس 2009، السودان، صحيفة إلكترونية متوفرة على الموقع: [www.sudanile.co](http://www.sudanile.co)
- <sup>39</sup> - زكرياء بلهباسي، مداخل تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مؤتمر كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنتان، لبنان / 13 14 مارس 2009، ص 6.
- <sup>40</sup> - محمود أحمد عبد القادر علي، الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية، مقال متاح على العنوان الإلكتروني: [www.pathways.cu.edu.eg](http://www.pathways.cu.edu.eg)
- <sup>41</sup> - غازي الصوراني، الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مقال متاح على العنوان الإلكتروني: [www.pfilp.ps](http://www.pfilp.ps)
- <sup>42</sup> - محمد إبراهيم السقا، جذور الأزمة المالية العالمية، مجلة المصارف الكويتية، فيفري 2009.
- <sup>43</sup> - أنظر ل:
  - زكرياء بلهباسي، مرجع سبق ذكره، ص 6؛
  - غازي الصوراني، مرجع سبق ذكره.
- <sup>44</sup> - Vivier-Lirimont Sébastien, crise des subprimes aurait-on touché charybde sans heurter scylia? Revue banque, N°704, juillet 2008, p53.
- <sup>45</sup> - Quignon Laurent, les banques; un secteur frappé par la crise, revue problème économique, N°2960, Décembre 2008, p3.
- <sup>46</sup> - banque de France, document et débat, la crise financière, documents et débats, n°2, Février 2009, p50.

<sup>47</sup> - مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، 2010، ص 13.